

ملخص تقرير لجنة المراجعة للجمعية العامة لشركة
مرفق الكهرباء والمياه بالجبل وينبع عن العام المالي
٢٠٢٥م

ملخص تقرير لجنة المراجعة للجمعية العامة لشركة مرافق الكهرباء والمياه بالجبل وينبع (مرافق) عن العام المالي ٢٠٢٥ م

يسر لجنة المراجعة في شركة مرافق الكهرباء والمياه بالجبل وينبع (مرافق) أن تقدم لمساهميها الكرام ملخصاً عن تقريرها السنوي عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ م والذي يشمل تفاصيل أداء اللجنة ورأيها بشأن مدى كفاية نظام الرقابة الداخلية في الشركة وهو أحد المسؤوليات الرئيسية المنوطة بمجلس الإدارة. وتتمثل أهداف لجنة المراجعة في مساعدة المجلس في تنفيذ هذه المسؤوليات وتقديم أي توصيات للمجلس من شأنها تعزيز وتطوير نظام الرقابة الداخلية بما يحقق أغراض الشركة ويحمي مصالح المساهمين بفعالية وكفاءة عالية.

تؤدي لجنة المراجعة اختصاصاتها ومهامها وفقاً للائحة اللجنة المعتمدة من الجمعية العامة للشركة وميثاقها المعتمد من قبل مجلس الإدارة وبما يتوافق مع المتطلبات النظامية.

من مهام ومسؤوليات لجنة المراجعة الإشراف على أداء إدارة المراجعة الداخلية، والتحقق من استقلاليتها في القيام بأدوارها ومسؤولياتها، واستعراض واعتماد خططها السنوية للمراجعة، واستعراض تقاريرها ومتابعة تنفيذ إجراءات نتائج أعمال المراجعة، والتأكد من كفاءة وفاعلية تطبيق ضوابط وإجراءات نظام الرقابة الداخلية. وتقوم اللجنة أيضاً بمراجعة البيانات والقوائم المالية الفصلية والسنوية للتأكد من صحتها وموائمتها مع المعايير المحاسبية المعتمدة وإجراءات إعداد التقارير المالية والأنظمة واللوائح المعمول بها. كما تقوم اللجنة بدورها ضمن المسؤوليات المناطة بها برفع توصياتها إلى مجلس الإدارة في المسائل التي ترى الحاجة إلى ضرورة التوصية بها أو تلك المناطة بها وتتلقى المساندة المستمرة من قبل مجلس الإدارة لتمكينها وتحسين أداء أعمالها ومهامها.

عقدت اللجنة خلال عام ٢٠٢٥ م ستة اجتماعات شاركت فيها إدارة الشركة والمراجع الداخلي ومراجع الحسابات للشركة بهدف مساعدة اللجنة في الاضطلاع بمهامها وتحقيق أهدافها. وقدموا خلال تلك الاجتماعات مرئياتهم إلى لجنة المراجعة حول عدة أمور منها نزاهة وعدالة وشفافية التقارير والقوائم المالية للشركة وفعالية وسلامة نظم الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر المالية في الشركة.

قامت اللجنة خلال العام الماضي بمراجعة خطة المراجعة الداخلية والمنهجية والإجراءات المتبعة في إعداد هذه الخطة وتأكدت من توافقها مع مصفوفة المخاطر للشركة. كما شهدت اجتماعات اللجنة عرض تقارير مفصلة ومناقشات حول القوائم المالية شملت تحاليل للأداء المالي للشركة والتغيرات في المركز المالي. واستناداً على ما تم عرضه في تلك التحليل والتقارير والنقاشات، تأكدت لجنة المراجعة من ملاءمة التقديرات والآراء التي استخدمتها الإدارة التنفيذية في إثبات النتائج المالية وعدالتها. وكذلك تمت مناقشة تقارير مراجع الحسابات وخطة المراجعة الخارجية وأداء مراجع الحسابات واستقلاليتهم ولم يتضح للجنة وجود أي خلل جوهري في هذا الشأن.

تتلقى اللجنة تقارير من المراجع الداخلي ومراجع الحسابات المتعلقة بتنفيذ ومتابعة الأنشطة الخاصة بأنظمة الرقابة الداخلية من قبل إدارة الشركة، كما يقوم مراجع الحسابات والمراجع الداخلي بالشركة بالقيام بعمليات المراجعة من أجل إبداء الرأي حول فعالية أنظمة الرقابة الداخلية المعتمدة وصحة التقارير والقوائم المالية للشركة ودقتها. وتتابع اللجنة اتخاذ الإدارة التنفيذية للإجراءات التصحيحية اللازمة حيال الملحوظات الواردة في هذه التقارير.

كما في 31 ديسمبر 202٥ م وبناءً على النقاشات والمرئيات والعروض التوضيحية والتقارير التي قدمت لأعضاء اللجنة من قبل الإدارة التنفيذية والمراجع الداخلي ومراجع الحسابات وفي ضوء تقرير إدارة الشركة والذي يشير إلى امتثال الشركة للقيم والقواعد المهنية والأخلاقية وكذلك تقرير اللجنة التنفيذية والمخاطر بخصوص وجود برنامج شامل لإدارة المخاطر بالشركة، وتأكيد اللجنة على وجود سياسة هيكلية و أنظمة و موارد وآليات لإدارة المخاطر في الشركة، وأنه لا يوجد ضعف جوهري في إدارة المخاطر بالشركة، وفي حدود المهام والمسئوليات المشمولة في الخطة المعتمدة للمراجعة الداخلية واستناداً على ما تقدم فإنه لم يتبين للجنة المراجعة وجود ملاحظات جوهريّة على نظام الرقابة الداخلية بما يؤثر على سلامة وعدالة القوائم المالية واطمأنت اللجنة إلى أن أنظمة الرقابة الداخلية والمالية لدى الشركة فعالة، علماً بأن أي نظام رقابة داخلية لا يمكن أن يقدم تأكيدات مطلقة عن مدى سلامة وفعالية تلك الأنظمة.